

## دعوى

القرار رقم (VD-476-2020) |

الصادر في الدعوى رقم (V-7780-2019) |

## لجنة الفصل الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الدمام

### المفاتيح:

دعوى - قبول شكلي - مدة نظامية - عدم التزام المدعية بالمواعيد المحددة نظامًا مانع من نظر الدعوى.

### الملخص:

مطالبة المدعية بإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن فرض ضريبة قيمة مضافة وفرض غرامة - أجابت الهيئة بعدم قابلية القرار للطعن عليه؛ لتحصنه بمضي المدة النظامية لقبول التظلم من الناحية الشكلية - دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم المدعية للاعتراض أمام الدائرة خلال المدة النظامية من تاريخ إخطاره القرار - ثبت للدائرة تحقق الإخطار واعتراض المدعية بعد انتهاء المدة النظامية. مؤدى ذلك: عدم قبول الدعوى شكلاً لفوات المدة النظامية - اعتبار القرار نهائيًا وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

### المستند:

المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١١٣) بتاريخ ١٤٣٨/١١/٠٢هـ.

المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) بتاريخ ١٤٤١/٠٤/٢١هـ.



### الوقائع:

**الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:**

إنه في يوم الثلاثاء ١٤٤٢/٠٤/٠٩هـ الموافق ٢٠٢٠/١١/٢٤م، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الدمام؛ وذلك للنظر في الدعوى المشار إليها أعلاه، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد

أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (V-7780-2019) بتاريخ ١٤/٠٧/٢٠١٩م. تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن شركة (...) سجل تجاري رقم (...), تقدّمت بلائحة دعوى بواسطة (...) هوية وطنية رقم (...), بصفته وكيلًا للمدعية بموجب الوكالة الشرعية رقم (...), تضمّنت اعتراضها على قرار الهيئة بفرض ضريبة قيمة مضافة وفرض غرامة, وتُطالب بإعادة تقييم لضريبة القيمة المضافة والغرامة, وذلك عن شهر سبتمبر لعام ٢٠١٨م.

وحيث أودعت المدعى عليها ردها على أنه: «قامت المدعية بتقديم طلب مراجعة لدى الهيئة على الفترات الضريبية محل الاعتراض, ونتيجة لعدم استيفائها لمتطلبات رفع الاعتراض, فقد تم إلغاء الطلب آليًا, وعلى إثر ذلك لم يصدر قرار من الهيئة حيال تلك الفترات محل الاعتراض, وكما هو معلوم أنه وفقًا للقواعد العامة للتظلم من القرارات الإدارية, فإنه يجب على المدعية ابتداءً التقدم باعتراضها لدى الهيئة العامة للزكاة والدخل, قبل تقديم دعواها للأمانة العامة للجان الضريبية; لا سيما أن الهيئة في قرارها الصادر بشأن عملية إعادة التقييم قد أشعرتها بتقديم طلب مراجعة على نتيجة عملية التقييم عبر التواصل مع الهيئة وتقديم الأدلة المطلوبة, وذلك خلال المدة المنصوص عليها بالإشعار, وهذا الإجراء يتفق مع المبدأ المستقر في القانون الإداري, الذي يلزم ذوي الشأن بالتظلم لدى جهة الإدارة ابتداءً «التظلم الإداري», كما أن المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة نصت على أنه: «يجوز لمن صدر ضده قرار بالعقوبة التظلم منه أمام الجهة القضائية المختصة خلال ثلاثين يومًا من تاريخ العلم به, وإلا عدّ نهائيًا غير قابل للطعن أمام أي جهة قضائية أخرى»; وحيث إن قرار إعادة التقييم لا يُعدّ كقرار العقوبة الذي يجب التظلم منه أمام الجهة القضائية المختصة, بل إنه يُعدّ قرارًا يخضع لصلاحيّة الهيئة المنوطة بها بصفتها الجهة الإدارية المشرفة على تحصيل الضريبة, فضلًا عن ذلك, فالمادة (٥٠) من نظام ضريبة القيمة المضافة نصت على أنه: «... تتولى الهيئة مسؤولية إدارة وفحص وتقييم وتحصيل الضريبة, ولها في سبيل ذلك اتخاذ ما تراه من إجراءات», كما أن المادة (٢٦) من نظام ضريبة القيمة المضافة أكدت على أحقية الهيئة في إجراء إعادة التقييم الضريبي للخاضع للضريبة وإجراءات الاعتراض عليه, وكما أنه في ظل غياب النص يتم الرجوع للمبادئ العامة للمرافعات ذات العلاقة; حيث إن التظلم في مفهوم قواعد المرافعات أمام ديوان المظالم: هو إلزام صاحب الشأن قبل رفع الدعوى بتقديم طلب, أو التماس, إلى الجهة الإدارية بهدف إعادة النظر في قرارها الذي ينازع في مشروعيته, وبناءً على ما تقدّم, فقد حددت الهيئة في إشعار التقييم المرسل للخاضعين للضريبة ضرورة تقديم طلب مراجعة أمام الهيئة, وهذا بالتالي يجعل رفع الدعوى أمام الأمانة قبل استيفاء هذا الإجراء معيّنًا شكليًا; وعليه فإن الهيئة تطلب من اللجنة الحكم بعدم قبول الدعوى شكليًا».

وفي يوم الثلاثاء ١٤٤٢/٠٤/٠٩ هـ الموافق ٢٤/١١/٢٠٢٠م, انعقدت الجلسة طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بُعد; وحيث حضرت المدعى عليها ولم تحضر المدعية رغم تبليغها بموعد هذه الجلسة وطريقة انعقادها, ولم يردّ منها أي عذر مانع من حضورها, ومشاركة ممثل المدعى عليها (...) هوية وطنية رقم (...), وبمواجهته بذلك طلب السير بالدعوى وإصدار القرار, وبعد النظر في الدعوى وما قدّم من مستندات; وحيث إن

القضية مهياً للفصل فيها، وبعد إنهاء مشاركة الحاضر لغرض المداولة.



## الأسباب:

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى، وبعد التدقيق، واستناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/١١٣) بتاريخ ١٤٣٨/١١/٠٢هـ وتعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية للنظام الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٣٨٣٩) بتاريخ ١٤٣٨/١٢/١٤هـ وتعديلاتها، وعلى قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي الكريم رقم (٢٦٠٤٠) بتاريخ ١٤٤١/٠٦/١١هـ، وعلى الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

**من حيث الشكل؛** لما كانت المدعية تهدف من دعواها إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن فرض ضريبة قيمة مضافة وفرض غرامة؛ وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث إن هذا النزاع يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١١٣) بتاريخ ١٤٣٨/١١/٠٢هـ، وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروط بالاعتراض خلال (٣٠) يوماً من تاريخ الإخطار به، وحيث نصت المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة على أنه: «يجوز لمن صدر ضده قرار بالعقوبة التظلم منه أمام الجهة القضائية المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العلم به، وإلا عُدَّ نهائياً غير قابل للطعن أمام أي جهة قضائية أخرى»؛ وحيث إن الثابت أن المدعية تبلفت بالقرار في تاريخ ٢٠١٩/٠٥/١٠م، وقُدِّمت اعتراضها بتاريخ ٢٠١٩/٠٧/١٤م؛ ممَّا تكون معه الدعوى قُدِّمت بعد فوات المدة النظامية وفقاً لما نصت عليه المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة.

## القرار:

**وبناءً على ما تقدَّم، وعملاً بأحكام الاتفاقية الموحدة ونظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية وقواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، قررت الدائرة بعد المداولة بالإجماع:**

- عدم قبول الدعوى شكلاً لفوات المدة النظامية.

صدر هذا القرار حضورياً بحق المدعى عليها، ويعتبر نهائياً واجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة (الثانية والأربعون) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

**وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.**